الأمم المتحدة

A/59/855

الجمعية العامة

Distr.: General
24 June 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي بشأن القضايا المتعلقة بتمويل التنمية

مذكرة من الأمانة العامة

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٥٩ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، أن تجري مناقشة جميع القضايا المتعلقة بتمويل التنمية أثناء جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي المقرر عقدها يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وطلبت من الأمانة العامة إصدار موجز لهذه الجلسات المتعلقة بتمويل التنمية كمساهمة في الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وتأتي هذه المذكرة استجابة لذلك الطلب.

٢ – لقد عقدت دورة جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي المعنونة ''التحرر من الفاقة'' – الجزء الخاص بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وبالقضايا المتعلقة بتمويل التنمية – يوم ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وترأس الدورة فيصل مقداد، نائب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة. وعمل جون لانغمور، من الرابطة الأسترالية للأمم المتحدة، مديرا للمناقشات، وعملت إستير أغيليرا، من الجمعية الوطنية للاقتصاديين

240605 240605 05-39847 (A)
0539847

والمحاسبين الكوبيين، مقررة. وكان المتحدثون في الدورة هم: بيكي أنتروبوس، عن هيئة البدائل الإنمائية للمرأة في العهد الجديد (بربادوس)؛ وروبيرتو بيسيو، عن معهد العالم الثالث (أوروغواي)؛ وروني غولدبرغ، عن المنظمة الدولية لأرباب الأعمال (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ وماما كواتي، عن الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات (مالي)؛ وماتيلد مانغا، عن رابطة المرأة الأفريقية؛ وجيتر مارتتر، عن محفل السياسات العالمية؛ وسرادا راماسوامي إير، عن شبكة العالم الثالث (ماليزيا). وعلاوة على ذلك، شارك في جلسات الاستماع ٥٣ ممثلا عن منظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن عدة ممثلين حكوميين. وفيما يلي بيان بالمواضيع الرئيسية التي أثيرت في المناقشات غير الرسمية لتبادل الرأي.

ثانيا – الاعتبارات العامة

٣ - أقر جميع المشاركين بالصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الغايات والأهداف التي تضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وكان هناك رأي سائد مفاده أن الأهداف الإنمائية للألفية أهداف لا تتجزأ وتترابط ترابطا وثيقا. وثمة من رأى أن الهدف ٨ بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، والذي يشغل أيضا مكانة مركزية في توافق آراء مونتيري، يعد شرطا مسبقا أساسيا لتحقيق الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. وذُكر أيضا أن ثمة علاقة متبادلة وطيدة بين التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف وحرية العيش في كرامة. ويقدم تقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005) إشارة مرجعية بارزة في هذا الصدد.

٤ - وركز جزء كبير من المناقشات على تطور مسألة تمويل التنمية. وبينما سلم العديد من المشاركين بأوجه التقدم التي أحرزت على الصعيد العالمي لبلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المساعدة الإنمائية، فقد أكدوا على الحاجة الملحة للتعجيل بالدعم الذي يقدمه المانحون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ووجّه آخرون الانتباه إلى الإنجازات التي تحققت في الآونة الأخيرة في مجال جمع الأموال للتنمية في العالم أجمع، وإلى الزخم الحاصل حاليا في مجال الالتزامات بالمعونة التي قطعها مانحون. وفي هذا المجال، جرى في المناقشات إبراز الأولويات الإنمائية في أفريقيا. فالفقر البغيض، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمديونية المستحكمة في العديد من البلدان الأفريقية حُددت على أنها المجالات التي تثير القلق بشكل خاص. وشاطر الممثلون الحكوميون، الذين قدّموا تأكيدات على أن أفريقيا ستكون مناط الجهود التي ستبذل مستقبلا من أجل التنمية، الآراء التي أعرب عنها

أعضاء المجتمع المدني. وشكلت الحاجة الملحة للتصدي لحالة المرأة موضوعا جامعا آخر للمناقشات.

٥ - وأثيرت التساؤلات حول المعنى الحالي للتنمية، وأطلقت دعوات لإعادة تحديد هذا المفهوم بالاستناد بدرجة أكبر إلى نهج يقوم على حقوق الإنسان. وتم التأكيد على الارتباط بين حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية، فضلا عن ضرورة وضع المبادرات الإنمائية العالمية في نطاق صلاحيات الأمم المتحدة المركزة على الحقوق. كما وجهت انتقادات لمسودة وثيقة النتائج لمؤتمر قمة سبتمبر (A/59/HLPM/CRP.1). ورأى العديد من المشاركين أنه يتعين تعزيز المسودة، ويتعين كذلك أن تهدف إلى تقديم خريطة طريق واضحة وملموسة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تم التوصل إلى اتفاق واسع على أن التنمية مسؤولية مشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ثالثا - قضايا السياسات المحلية

٦ - ركز العديد من المشاركين على الحاجة للديمقراطية التي تقوم على المشاركة لكفالة حقوق الفقراء والمضطهدين والأطفال. وجرى التأكيد على وجه الخصوص على أن المرأة تشكل جزءا كبيرا على نحو غير متناسب من فقراء العالم وأنهن غالبا ما يقعن ضحايا التمييز والتهميش والعنف، وأنه من الأهمية بمكان تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في هيئات صناعة القرار على جميع مستويات الحكومات والأمم المتحدة. ومن ثمة كان ضروريا أن تستمر الجهود الرامية للتمكين للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بتعزيز جملة أمور منها هيئات الأمم المتحدة المعنية، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحمل مسؤولية النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي. وكانت هناك أيضا دعوات لإيجاد نظم للتمويل الصغير والتنمية الريفية لتمكين الفقراء، وكذلك لاتخاذ تدابير لتحسين فرص الحصول على التعليم والمياه والخدمات الصحية. وفي المجال الصحي الآخر، جرى التأكيد على الحاجة لمكافحة الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وأثيرت، فضلا عن ذلك، مسألة حماية حقوق العمال وكفالة حماية اجتماعية لائقة. واقترح وضع هدف إنمائي إضافي (الهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية) بشأن ضمان العمل اللائق وزيادة فرص العمالة.

٧ - وأعرب عدة متكلمين عن رأي مفاده أن البلدان النامية يجب أن تضطلع بقدر أكبر من المسؤولية عن تنميتها، من خلال مواصلة بذل الجهود لتحسين شؤون الحكم على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أشار عدد كبير من المشاركين إلى ضرورة الحد من الفساد. وأشير إلى أن زيادة المساءلة تتطلب تحسين إمكانيات الوصول إلى المعلومات، وبخاصة فيما يتصل

بالسياسات والنفقات العامة. وفي الوقت ذاته، أشار بعض الممثلين أيضا إلى أهمية تولي البلدان النامية زمام سياساتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، يجب على المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين تقليص الشروط الصارمة لما يقدمونه من مساعدة إنمائية، كما أن الاتفاقات التجارية يجب أن تتيح مجالا للمناورة بما يمكن البلدان النامية من التمتع بـ ''مساحة للسياسات العامة'' بدرجة كافية.

٨ - وجرى التشديد على أهمية وضع سياسات لتطوير التنمية المستدامة. وأشار المشاركون بصفة خاصة إلى أن تغير المناخ يُعد من أشد التهديدات التي تهدد استدامة بيئة كوكبنا ورفاه الفقراء الذين يعتمدون اعتمادا شديدا على الموارد الطبيعية.

رابعا - دور القطاع الخاص

٩ - وجه عدد من المشاركين الانتباه إلى أهمية القطاع الخاص في توليد الدخل وفرص العمل واستئصال شأفة الفقر. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة إصلاح البلدان النامية لهياكلها القانونية والتنظيمية، وبخاصة بغية تيسير فتح الأعمال التجارية وإغلاقها، وضمان حقوق الملكية، وتنفيذ العقود تنفيذا فعالا. والاستثمارات الخاصة، بما فيها الاستثمارات الأجنبية، هي المفتاح للنمو المستدام وتوليد فرص العمل. وفي هذا السياق، شدد كثير من المشاركين على ضرورة إصلاح النظام التجاري الدولي لزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. كما أشار بعض ممثلي الحكومات الأعضاء إلى أهمية التمويل الصغير والتعليم في تشجيع نمو القطاع الخاص.

١٠ - غير أن بعض المشاركين قالوا بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كثيرا ما لا تعود على الفقراء بالفائدة. وأعرب عن رأي مفاده أن أعمال الشركات العابرة للحدود الوطنية تكون في بعض الأحيان عقبة أمام التنمية المستدامة. ووُجهت أيضا انتقادات لخصخصة السلع الأساسية والمرافق العامة مثل المياه، لأنها تقلل في كثير من الأحيان من فرص وصول الفقراء إليها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على أهمية كفالة المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق العمال.

خامسا - التجارة الدولية

١١ - وناشد العديد من المشاركين المجتمع الدولي تنفيذ التزام توافق آراء مونتيري بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وغير تمييزي ومنصف. وتماشيا مع ذلك، تم حث جميع الأطراف الفاعلة على وضع استراتيجيات لإعادة تنشيط مفاوضات التجارة في إطار جدول أعمال الدوحة الإنمائي. وجرى التشديد على أنه يجب التصدي على نحو ملائم

للشواغل التنموية من خلال مفاوضات شفافة وشاملة تفضي إلى مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ وإلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد أيد المتكلمون دعوة الأمين العام إلى توفير فرص الوصول إلى الأسواق دون رسوم ودون حصص لكل الصادرات من أقل البلدان نموا.

١٢ - ودعا العديد من المشاركين البلدان المتقدمة النمو إلى إلغاء كل أشكال الإعانات التي تضر بالمنتجات الزراعية للبلدان النامية وبأسواقها، وكذلك إلى وقف إغراق أسواقها بالسلع المدعومة الرخيصة. وتم التشديد على أهمية الأسعار المنصفة والمستقرة للسلع المصدرة من البلدان النامية. كما اعتُبرت المرونة الكافية في تحديد مستوى وطبيعة الالتزامات الجمركية للبلدان النامية أداة سياسات حاسمة أخرى بالنسبة لهذه البلدان. كما أثار العديد من المتكلمين مخاوف بشأن الضغط الموجود على البلدان النامية من أجل تحرير قطاع الخدمات، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية من قبيل المياه والطاقة والصحة والتعليم. وشدد العديد من المشاركين كذلك على الحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدراتها التصديرية. وسُلِّط الضوء على الحاجة إلى ضمان (أ) أن تكون اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية منسجمة ومتوافقة مع التزامات منظمة التجارة العالمية، (ب) أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان، (ج) أن تتضمن تحليلا لأثر مثل هذه الاتفاقات على المرأة.

سادسا - المعونة

١٣ - وقد اعتُبرت المساعدة الإنمائية الرسمية آلية آساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية طويلة المدى. ومع ذلك، أعرب العديد من المتكلمين عن القلق بشأن الاتجاهات الحديثة في المعونة، ومسارها المستقبلي، وتوزيعها وحجمها وفعاليتها وشروطها حاليا. وقد اعتُبرت المستويات المتدنية التي تبعث على القلق لمساهمات الأمم المتقدمة النمو في المعونة عاملا خطيرا يهدد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وناشد المتكلمون البلدان المانحة أن تنتقل من التعهدات إلى الأعمال الملموسة. وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم للمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك فرض ضرائب عالمية. وأُعرِب عن الأمل في أن تولد الآليات الجديدة المقترحة، من قبيل مرفق المالية الدولية، موارد إضافية للتنمية مع حلول ٢٠١٥ وما بعدها. كما جرى التعبير عن وجهة نظر مفادها أن الفجوة المتنامية بين الإنفاق العسكري والمعونة الإنمائية هي فجوة مشينة. وجرى التشديد على الحاجة إلى تسريع الوتيرة من أجل الوصول إلى هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما كرره العديد من المتكلمين.

١٤ - ومع ذلك، أشار بعض ممثلي الحكومات إلى أنه تحقق الكثير بالفعل فيما يتعلق بنمو المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلى أن التقدم نحو هدف ٠,٧ في المائة كان جديرا بالثناء، وإلى أن الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص أعطى زخما لا يستهان به للقضية. ولاحظ العديد من المتكلمين أنه وإن كانت ثمة حاجة إلى أن تزيد البلدان المتقدمة النمو حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن على البلدان النامية أن تمسك زمام تنميتها بيدها، وخاصة من خلال محاربة الفساد وإقامة الحكم الرشيد. كما تم توضيح أن جعل المعونة أكثر فاعلية لا ينبغي أن يكون معناه فرض مزيد من الشروط على البلدان النامية من شأنها أن تحد من ''مساحة السياسات العامة'' المتاحة لها. وأكد بعض المشاركين أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا ينبغي أن يعاد تعريفها من خلال الأساليب المحاسبية بغرض إبراز نمو ظاهري. ودفعوا، مثلا، بأن الإعفاء من الديون لا ينبغي أن يحتسب كمساعدة إنمائية رسمية. كما اقتُرحت مؤشرات، بما فيها مؤشرات متعلقة بالنهوض بالمرأة، من أجل رصد التقدم في تدفقات المعونات وأثرها.

سابعا - الديون الخارجية

١٥ - وكان هناك توافق واسع في الآراء بأن ثمة حاجة إلى جهود إضافية من أجل المزيد من تخفيف أعباء الديون التي لا يمكن تحملها عن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا. فثمة ضرورة إلى تخفيف فوري وواسع النطاق للديون لضمان قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام بتعريف القدرة على تحمل الدين باعتبارها مستوى الدين الذي من شأنه أن يتيح لبلد ما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع حلول ٢٠١٥ دونما زيادة في نسب ديونه. وجرى الترحيب بالخطوات التي اتخذتها مجموعة الثمانية مؤخرا لإلغاء ٤٠ بليون دولار من الديون التي على ١٨ بلدا، معظمها بلدان أفريقية. ومع ذلك، جرى التشديد على أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، وعلى أن تخفيف الديون لا ينبغي أن يكون على حساب المعونات الإضافية. كما اقتُرح أنه ينبغي تعزيز الشفافية في عملية إلغاء الديون من خلال آليات خاضعة للمساءلة.

ثامنا - المسائل الشاملة

١٦ - وأعرب عدد من المشاركين عن القلق بشأن طريقة عمل النظام المالي الدولي. فقد أشار العديد من المناقشين إلى استمرار التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، ذُكر أن بلدا رئيسيا من البلدان المتقدمة النمو يستوعب حجما كبيرا على نحوغير متناسب من الموارد العالمية، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للحد

من انعدام التوازن العالمي هذا. وجدد المشاركون تأكيد دعوة توافق آراء مونتيري إلى المزيد من تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في كل المؤسسات الاقتصادية الدولية لاتخاذ القرار ووضع القواعد. كما دعا العديد من المشاركين إلى زيادة التنسيق فيما بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. وكان هناك توافق آراء واسع على أنه ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في توجيه جدول الأعمال الإنمائي الدولي.